ملخص مداخلة الأستاذ جابر حسين:

"الشراكة الفلاحية بين النظري والتطبيق"

ذكر أ/ جابر حسين في مداخلته المعنونة "الشراكة الفلاحية بين النظرية والتطبيق" في البداية، بما جاء في كلمة السيد: رئيس الجمهورية في خطابه الافتتاحي لأشغال الجلسات الوطنية للفلاحة يوم 2023/02/28، عند حديثه عن الأمن الغذائي، حيث أشار إلى أنه: "أصبح من صمامات الأمان التي تحرص عليها الحكومات الرشيدة، وتضعها في مقدمة أولوياتها وصلب استراتيجياتها، مضيفا أن "القطاع الفلاحي يعول عليه في فك الارتباط بعائدات المحروقات".

ثم قام بإجراء تحليل للموضوع منطلقا من الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقبل استعراض هذه المعطيات، أشار إلى أن السيد: وزير الفلاحة خلا جلسة استجواب علني بمجلس الأمة بتاريخ 2023/04/07، قدم الأرقام التالية:

عدد المستفيدين من الامتياز الفلاحي على المستوى الوطني: 208.782 مستفيد.

المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة للمستفيدين: 2.312.740 هكتار.

وقام المتدخل بتقديم المعطيات الإحصائية التالية:

مساحة الجزائر: 238.2 مليون هكتار

المساحة المستغلة في الفلاحة تصل إلى 49.1 مليون هكتار، أي ما نسبته 20.61% من مجموع مساحة البلاد.

12.9 مليون هكتار من المساحة المستغلة في الفلاحة (49.1 مليون هكتار) أراضي شبه صحراوية تمثل منها الأراضي غير المنتجة 1.1 مليون هكتار.

المساحة الصالحة للفلاحة تمثل 8.4 مليون هكتار تتوزع بين أراضي الملكية الخاصة، والأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على النحو التالي:

- الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحتل 2.8 مليون هكتار بنسبة 33.33%

أراضي الملكية الخاصة تشغل 5.6 مليون هكتار بنسبة 66.67%

وأضاف بأنه لتحقيق أهداف جلب الاستثمار للقطاع الفلاحي، وتعزيز المهارة اللازمتين لتحقيق الهدف الأسمى "الأمن الغذائي" فقد سمح القانون 10-03 المؤرخ في 2010/08/15 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للمستثمرين اللجوء إلى الشراكة الوطنية.

في محاولة من المتدخل لتقييم هذه الآلية، ومدى تحقيقها للأهداف التي رسمتها السلطات العمومية، فقد اعتمد على الاحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد لخصها كما يلي:

- عدد عقود الشراكة التي سجلها الديوان إلى تاريخ 30 أوت من السنة الجارية 6960 عقد مسجل، تمتد على مساحة قدرها 75.506 هكتار، وتتوزع من حيث النسب إلى ثلاثة أنواع، بحسب نصيب صاحب حق الامتياز والمستثمر، كما يلي:

النسبة 99 مقابل 01 بالمائة		النسبة 66 مقابل 34 بالمائة		نسب شراكة مختلفة	
عدد العقود	المساحة(هـ)	عدد العقود	المساحة(هـ)	عدد العقود	المساحة(هـ)
2761	26.857	2747	30.329	1452	18.320

إن تحليل هذه البيانات يبين أنه:

أولا: منذ تطبيق هذه الآلية (الشراكة الفلاحية) لم تتجاوز مساحة المستثمرات المعنية بها 75.506 هكتار أي ما يعادل 2.7 % من مساحة الإراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهي نسبة ضعيفة حسب تقدير المتدخل.

ثانيا: أن عدد العقود التي تمثل فيها التركيبة المائوية للشراكة 99 مقابل 01 بالمائة للمستثمر وتلك التي تتوزع على نسب 66 مقابل 34 بالمائة للمستثمر، يكاد يكون متساويا (2761 عقدا في الحالة الأولى مقابل 2747 عقدا في الحالة الثانية)

وبالنسبة لمساحة المستثمرات المعنية، تمثل التركيبة المائوية للشراكة 99 مقابل 01 بالمائة للمستثمر، ما نسبته 35.37 % من مساحة المستثمرات، أما التركيبة المائوية للشراكة 66 مقابل 34 بالمائة للمستثمر، ما نسبته 40.17 % من مساحة المستثمرات، وهكذا يتبين أن الحالة الأخيرة أعلى نسبة من الأولى.

أما نسب الشراكة المختلفة فتمثل نسبة 24.26 %.